مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في السكن اللائق، باعتباره مكونا من مكونات الحق في مستوى معيشي مناسب، وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق، السيدة راكيل رولنيك (MS. Raquel Rolnik)،

ملاحظات أولية، حول البعثة إلى إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة- 30 كانون الأول/ يناير، وحتى 12 شباط/ فبراير 2012.

بدعوة من حكومة إسرائيل، ومن السلطة الوطنية الفلسطينية، قمت بزيارة رسمية إلى إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، في الفترة ما بين 30 كانون الأول/ يناير و 12 شباط/فبراير 2012. أود أن اشكر حكومة إسرائيل، والسلطة الوطنية الفلسطينية، على الدعوة، والدعم المقدم قبل قدوم البعثة، وعلى الاستقبال الكريم والحار الذي قوبلت به في كل مكتب وزيارة ميدانية. كما أود أن اشكر مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، للدعم اللوجستي الذي وفره، واشكر الفريق بأكمله من مساعدين، وسائقين، ومترجمين، وفريق مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، على مساعدتهم الكبيرة لضمان نجاح مهمة طويلة ومعقدة.

التقيت في زيارتي بمسؤولين من حكومة إسرائيل، والسلطة الوطنية الفلسطينية، وهيئات دولية، ومنظمات أهلية، وبممثلين عنها في كل من إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. ففي إسرائيل، قمت بزيارة القدس، وتل أبيب/ يافا، وحيفا، وعكا، وسديروت، وبئر السبع، وقرى مختلفة في النقب والجليل. وفي الأرض الفلسطينية المحتلة، زرت أحياء في القدس الشرقية، ورام الله، وبيت لحم، والخليل، وغور الأردن، وقطاع غزة، كما زرت أيضا قرى عديدة في هذه المناطق. والتقيت بسكان معظم هذه المواقع، وشاهدت ظروف سكنهم، واستمعت إلى شهاداتهم. وأود أن أشكر بشكل خاص، أولئك الذين استقبلوني في بيوتهم جميعا، وطرحوا على تجاربهم الحياتية وهمومهم.

انتهز هذه الفرصة، لأطرح بعض الاستنتاجات الأولية جدا، مع التركيز على التحديات الرئيسة، فيما يتعلق بتنفيذ الحق في سكن لائق للجميع، كالقدرة على تحمل تكاليف مثل هذا السكن، والتمييز، والإخلاء القسري، وتوفر البنية التحتية والخدمات.

استنتاجات أولية حول الوضع في دولة إسرائيل:

كان السكن منذ إقامة دولة إسرائيل، في مركز إستراتيجية الحكومة لاستيعاب مهاجرين، وتثبيت وجود وطن للمجتمع اليهودي. وتمثل هذا النهج في مرحلة مبكرة، في الإنتاج الضخم للسكن العمومي، في إطار إستراتيجية تنمية مخططة، أدت إلى توسيع الحدود الداخلية في اتجاه المحيط، وفي قمة نشاطهما، كان لدى عميدار، وأميجور وهما هيئتا السكن الرسميتان المسؤولتان عن بناء المساكن، حوالي 500,000 وحدة سكنية مؤجرة ابتداء، وبيعت لساكنيها أيضا منذ السبعينيات. وقد ارتبطت بمخططات الإسكان هذه، رزم مختلفة من الإعانات، شملت البنية التحتية والتجهيزات، مرتبطة أساسا بإنشاء وتوسيع البلدات التطويرية وأحياء المهاجرين. لقد تلقيت معلومات من الحكومة، تشير إلى انه مع نهاية التسعينيات، كان بإمكان أغلبية واسعة من المواطنين الإسرائيليين اليهود، أن يحصلوا على سكن متاح يمكن تحمل تكاليفه. كانت هذه البلدات والأحياء في معظمها مقررة حتى التسعينيات للموجات الجديدة من المهاجرين اليهود. وفي العقد الأخير، توقف البناء في وحدات سكنية عمومية جديدة، باستثناء البناء لكبار السن، وتقلص العدد إلى 66000 وحدة قائمة، يتركز معظمها في المناطق المهمشة والمحرومة. كما

تقلصت أيضا الموازنات الحكومية للسكن والتنظيم، بما في ذلك المساعدة المقدمة للإيجار، حيث ظلت قيمة هذه المساعدة دون تحديث، رغم الارتفاع الهائل في قيمة الإيجار. كما حدث تغيير في سياسة تخصيص الأرض الحكومية، حيث جرى تبني الأسلوب الذي يرى ضرورة عرض الأرض الحكومية في مزادات لأعلى الأسعار، من أجل تحقيق أقصى ما يمكن من الربح. لقد ساد توجه جديد منذ التسعينيات، يعتبر السكن سلعة ومصدرا ماليا يوفره القطاع الخاص، وازدهرت سوق عالية الدخل، من الاستثمار في السكن، بما فيه الاستثمار الأجنبي.

في صيف 2011، قامت أعداد غير مسبوقة من المحتجين على ارتفاع تكلفة السكن، باحتلال شوارع تل أبيب ومدن أخرى، وخلال مهمتنا، التقيت بممثلين مختلفين للمجتمع المدني، ناشطين في مظاهرات السكن التي جرت في الصيف الماضي، حيث أوضحوا أن السكن لم يعد الآن في المتناول، وأصبح حملا ثقيلا بالنسبة لكثير من الإسرائيليين، خاصة الشباب والمواطنين المهمشين، كما أصبح أحد المشاكل الرئيسة في إسرائيل. قيل لي انه في بعض المناطق الهامشية المعينة، ما زالت البيوت متوفرة، وتكاليفها محمولة، إلا أنها في مواقع معزولة، لا تتوفر فيها مواصلات مناسبة، ولا يوجد فيها سوى القليل جدا من فرص العمل. هنالك إمكانيات قليلة للعثور على سكن يمكن تحمل تكاليفه في المدن الكبيرة، وكثير من الأشخاص يواجهون وضعا من انعدام شديد للأمن. لقد كان لخصخصة أرض الدولة، للحصول على أعلى الأسعار، وفق ما يقوله المحتجون، تأثير ضار على تكلفة الوحدات السكنية، حيث لا يتمكن من شرائها سوى العائلات ذات الدخل العالي.

قدمت لي الحكومة معلومات واسعة حول إجراءات تم تبنيها، ويجري النظر فيها لمعالجة هموم السكان فيما يتعلق بالسكن وتحسين الوضع. تشمل مثل هذه الجهود إدخال تغييرات على معايير الأهلية للحصول على مساعدة السكن والسكن العمومي، ولدعم سعر الأرض في العطاءات إذا كان السكن المتاح الذي يمكن تحمل تكاليفه مشمولا في الخطة، وكانت المشاريع تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية والاجتماعية، وإعادة تأهيل الأحياء المحرومة، كمثل تجديد المشاريع. كما قُدمت لي معلومات أيضا عن مشاريع إسكان، وقمت بزيارة مشاريع كهذه، جرى إنشاؤها لتلبية احتياجات كبار السن، وكذلك إجراءات اتخذت لضمان سلامة وراحة السكان في سديروت التي تأثرت بهجمات الصواريخ.

اعتبر ممثلو المجتمع المدني الذين التقيت بهم، التغييرات التي تقترحها الحكومة حاليا على سياسات الإسكان غير كافية. لقد قيل لي بأنه لا يوجد حاليا تعريف في القانون، حول ما هو السكن الذي يمكن تحمل تكاليفه، وتشير النقاشات المستمرة، إلى أن هذا قد يتعلق فقط بحجم الوحدة السكنية – بيوت " صغيرة"- وإلى وضع سوق الإيجارات.

إلى جانب أزمة السكن، تلقيت شكاوى عديدة، بأن القوانين، والممارسات، والسياسات المتعلقة بالأرض، والسكن، والتنظيم في إسرائيل هي تمييزية، وبأنها غالبا ما تنتهك بشكل مباشر أو غير مباشر، حق مواطني إسرائيل الفلسطينيين في اختيار المكان الذي يقيمون فيه، وتحرمهم من الحصول المتساوي على الأرض والسكن. فللنظام المؤسساتي القانوني الحالي، الذي ينظم الحصول على الأرض ويعزز التنمية، ثلاثة مرتكزات هي أولا، وجود نظام تنظيم مركزي يحدد ماذا، ومتى، وأين، وكيف يمكن إقامة بناء جديد، وثانيا، وجود مؤسسة إدارة للأرض (إدارة أراضي إسرائيل)، تدير 93 % من المنطقة الواقعة داخل الخط الأخضر، وثالثا، وجود نظام قانوني بالغ التعقيد، هو غالبا في صلب القرارات المتخذة في هذا المجال، يتطلب من الذين يسعون إلى مساءلته القيام بجهود قضائية شديدة ومكثفة.

لقد قام نظام السكن والتنظيم الإسرائيلي تاريخيا، بتوفير سكن لائق لأعداد كبيرة من المواطنين الإسرائيليين، خاصة المهاجرين واللاجئين اليهود، الذي أجبروا على الهرب من أوروبا اللاسامية، قبل وبعد المحرقة (الهولوكوست)، ولاحقا من دول في الشرق الأوسط، ومن الاتحاد السوفييتي المنهار. ومع ذلك، وعلى الرغم من أنه أوجد مساكن جديدة، ووفر مساعدات للشرائح الأضعف من السكان، إلا أن نظام ألأرض والتنظيم في إسرائيل قام بالتمييز ضد مجموعات معينة على أساس أصلها العرقي.

إن الطبيعة التمييزية لنظام التنظيم، المستندة من بين أشياء أخرى، إلى حقيقة أن من بين مناطق مأهولة قائمة في إسرائيل، هنالك منها ما هو "معترف به" "ومنظم"، ومنها ما ليس كذلك. ويعني أن يكون مجتمع محلي ما غير معترف به وغير منظم، أن يظل غير مرئي بالمعنى الإداري. ومن نتائج ذلك رفض تقديم الخدمات الأساسية له، والأهم من ذلك، منع البناء أو توسيع القرية أو الحي. ولذا، فإن المقيمين في هذه المجتمعات المحلية، يقعون باستمرار تحت تهديد أوامر الإخلاء والهدم، بدون أي تعويض أو إعادة توطين- كما يتطلب الحق الإنساني في سكن لائق. كما أن هؤلاء عرضة لغرامات مرتفعة جدا (بما في ذلك تكلفة الهدم)، ويتعرضون أحيانا لعقوبات جنائية. المعايير المستعملة للحصول على الاعتراف والدخول في التنظيم، هي قرار سياساتي، لا علاقة له بعدد السنوات التي مضت على إقامة ذلك المجتمع المحلي، أو عدد السكان الذين يعيشون فيه. لقد أدى استثناء مجتمعات فلسطينية عديدة من نظام التنظيم الإسرائيلي، إلى تجاهل مدن وقرى ذات أغلبية فلسطينية، لها وجود طويل في المنطقة، الأمر الذي أدى إلى ظروف سكن غير لائق. وقد أخبرتني الحكومة بأنها أدخلت 92 موقعا يتشكل سكانها من الأقليات، على خارطة الأولويات الوطنية، لأغراض التخطيط، والحوافز، والاستثمار العام.

لقد زرت مجتمعات عديدة في هذا الوضع. ففي الجليل، قمت بزيارة قرية مجد الكروم، حيث ابلغني السكان، بأنه على الرغم من تضاعف عدد السكان ثلاثة أضعاف تقريبا خلال السنوات الثلاثين الماضية، إلا أنه لم يسمح بتوسيع حدود المدينة. وفي هذا السياق، قامت معظم العائلات بالبناء وتوسيع الوحدات السكينة بدون الحصول على ترخيص رسمي. لقد هُدمت وحدات بعضهم السكنية الجديدة، بينما تلقى آخرون أوامر بالهدم. ويشعر السكان بالإحباط بشكل خاص، حيث أن الكثيرين منهم يملكون أرضا في مناطق تقع خارج حدود البلدية الحالية، إلا أنهم لم يتمكنوا بسبب قيود التنظيم، من استعمال أراضيهم للسكن. وفي الوقت نفسه، فإن القرى الجديدة المجاورة ذات الأغلبية اليهودية، تتمتع ببنية تحتية أفضل، وتوسعت خلال الفترة الزمنية نفسها.

في مدينة عكا القديمة، أخبرني مواطنو إسرائيل الفلسطينيون المقيمون في المنطقة، بإعتبارهم مستأجرين محميين في المناطق الخاضعة لحماية عامة بتأثير عملية الترميم الجارية، إذ أن معظم الممتلكات في المنطقة هي تحت سيطرة إدارة أراضي إسرائيل، التي تقوم اليوم بخصخصة بعض المناطق لتطوير إمكانياتها السياحية. يقول السكان بأنه لم تجر استشارتهم في عملية التخطيط، وقالوا لي بأنه ليس بإمكانهم تحمل شراء الممتلكات التي يقيمون فيها حاليا، أو تغطية التكاليف المطلوبة لصيانة المكان التاريخي، وهم عرضة الآن لتهديد دائم بالإخلاء .

أما العنصر الثاني للطبيعة الإقصائية لنظام التنظيم، فهي تجاهل المنظمين لنماذج اجتماعية وثقافية محددة للمجموعات المختلفة، وفق الفكرة العامة القائلة بأن على المخططين، أن يغيروا كل طريقة حياة ليست أوروبية. إن تبني استراتيجيات موحدة، لتطوير المراكز الحضرية وفق نماذج غربية للتخطيط العمراني، غالبا ما يؤدي إلى وضع خطط ومشاريع غير مناسبة. هذه الممارسة معترف بها بشكل واسع في إسرائيل، فيما يتعلق بالتمييز ضد اليهود الشرقيين، الذين

هاجروا من دول عربية، ويمكن رؤيتها اليوم تطبق على قرى المواطنين الفلسطينيين، خاصة المجتمعات البدوية.

ففي النقب على سبيل المثال، التقيت بأعضاء من قرية عطر أم الحيران غير المعترف بها، وقد علمت أن هذه القرية، هي إحدى القرى غير المعترف بها في المنطقة وعددها 46 قرية. كما علمت أيضا أن العديد من تلك القرى، كانت مقامة قبل إقامة دولة إسرائيل، وأن سكان تلك القرى يعيشون على أرض أجدادهم. تعتبر دولة إسرائيل تلك القرى غير قانونية، وبذلك يواجه سكانها مخاطر الإخلاء القسري وهدم المنازل. إضافة إلى ذلك، لا يحصل سكان تلك القرى على الخدمات الأساسية، بما فيها المياه والكهرباء والرعاية الصحية، وغالبا ما يعيشون في ظروف غير مستقرة وصعبة للغاية. وقد تم هدم الوحدات السكنية في القرية عدة مرات، وتلقيت معلومات من مسؤولين حكوميين، ومن مجموعات من المجتمع المدني، وأعضاء من المجتمع البدوي في النقب، حول خطة وقانون رسميين، يتم تداولهما حاليا من أجل تشجيع إعادة إسكان هذه المجتمعات التي تقيم في المنطقة. وقد وفرت الحكومة معلومات مفصلة، فيما يتعلق بالمشاورات التي تمت والقائمة حاليا، حول رزمة التعويض التي ستمنح للسكان بعد إعادة إسكانهم في مناطق أخرى. طبقا للحكومة، ستسمح الخطة للبدو بأن يحصلوا على حقوق السكن التي حرموا منها حتى الآن.

بالرغم من ذلك، أشار أعضاء من المجتمع البدوي في النقب، ومجموعات المجتمع المدني، إلى أن لدى البدو حقوقا واسعة في الأراضي، بناء على نظامهم التقليدي الذي اعترف به النظامان السابقان العثماني والبريطاني أحيانا، إلا أن الحكومة لا تعترف به الآن.إضافة إلى ذلك، فقد قيل لي بأن البعض سيتلقى تعويضا ضئيلا، والعض الآخر لن يتلقى شيئا. وأخيرا، وطبقا لهذه المجموعات، فان القانون المقترح ينتزع من البدو حقوقهم الديمقراطية في المشاركة بفعالية، في تخطيط مناطقهم في مواقعهم التاريخية.

ويفسر النقاش الدائر حاليا حول الخطة والقانون فيما يتعلق بالقرى البدوية في النقب، ما أشرت إليه آنفا، على أنه الركيزة الثالثة للنظام الحالي، وهي وجود نظام قانوني معقد جدا، فيما يتعلق باستملاك الأراضي لأهداف التطوير المنظم، حيث أن هذا النظام يسهل في كثير من الحالات عملية مصادرة وتحويل الأرض الفلسطينية إلى الدولة، ومن ثم وبشكل أساسي، إلى أيد يهودية، باعتبار ذلك هذا عنصرا مركزيا في العملية القانونية لإعادة ترتيب المكان. ومن المهم أن نلاحظ بأن السلطة القضائية الإسرائيلية، خاصة المحكمة العليا، كانت مسرحا تحدى فيه المجتمع المدني والأفراد، قرارات وسياسات التنظيم، وفي بعض الأحيان حالفهم النجاح في ذلك.

نتائج أولية حول الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة:

في القدس الشرقية، شاهدت ظروف السكن غير الملائمة، والقصور في البنية التحتية الأساسية التي تواجه الأحياء والقرى الفلسطينية. حيث تفرض السياسات التي تتبناها السلطات الإسرائيلية بأساليب متنوعة، قيودا شديدة على الفلسطينيين، فيما يتعلق بالبناء بشكل قانوني. وإلى جانب أمور أخرى، لم توفر إسرائيل للفلسطينيين الإطار التنظيمي الضروري، لضمان تلبية احتياجاتهم السكنية والخاصة بالبنية التحتية.

طبقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، فإن 13% فقط من المناطق البلدية التي جرى ضمها، أدخلت التنظيم للبناء الفلسطيني. أي أنه يسمح للفلسطينيين بتقديم

طلبات للحصول على رخص بناء، سواء لإقامة بيوت جديدة أو لتوسيع ما هو قائم، في هذه المنطقة فقط حاليا. وقد بقيت هذه النسبة ثابتة منذ عام 1967، في حين تضاعف عدد سكان القدس الشرقية أكثر من أربع مرات، خلال الأربعة وأربعين عاما الماضية. عدد التصاريح التي تصدر لا يكفي الحد الأدنى من احتياجات السكن، ما يدفع العديد من الفلسطينيين إلى البناء بدون الحصول على رخص بناء. ونتيجة لذلك، يتم تصنيف عدد من المنازل الفلسطينية أو الإضافات على المنازل القائمة، على أنها غير قانونية، ويتعرض سكانها لأوامر بالإخلاء والهدم. وتشير التقديرات الحالية، إلى أن هنالك عشرات الآلاف من الفلسطينيين المعرضين لخطر هدم منازلهم، بسبب البناء غير المنظم. ويترك مجرد التعرض للتهديد بهدم المنزل، أثرا نفسيا عميقا على العائلات، خاصة الأطفال، إلى جانب آثار أخرى.

قيل لي أيضا أن تنفيذ قوانين البناء والتنظيم، بما فيها عمليات الهدم وفرض الغرامات، يتم بطريقة تمييزية. فبحسب المعلومات التي تلقيتها، فإنه على الرغم من أن الفلسطينيين مسؤولون عدديا عن 20% فقط من مخالفات البناء في المدينة، إلا أن أكثر من 70% من عمليات الهدم في القدس تجري على مبان فلسطينية. بالرغم من إعطاء الأفراد المهددين بالإخلاء الحق في التوجه إلى المحاكم، إلا أن هناك إجماع بأنه لا جدوى لمثل هذه الإجراءات عموما، وأنها تساعد فقط في تأجيل عملية الهدم.

تمكنت أيضا من مشاهدة الافتقار إلى بنية تحتية كافية، في بعض المناطق في القدس الشرقية، الأمر الذي يؤثر بشكل غير سوي على التجمعات السكانية الفلسطينية. وفي هذا الإطار، تسلمت معلومات تفيد أن 160,000 ساكن فلسطيني، لا يتمتعون بتمديدات مناسبة وقانونية لشبكات المياه. وقد أثرت هذا الموضوع مع السلطات التي أخبرتني، بأنه جرى توفير مخصصات الموازنة والخدمات بشكل متساو للقدس الشرقية والقدس الغربية. وقد أشارت السلطات أيضا إلى أن المشاركة المحدودة للفلسطينيين في تطوير البنية التحتية والتنظيم، عائدة إلى رفضهم المشاركة في الانتخابات المحلية، حيث ينظرون إلى المشاركة على أنها اعتراف بضم إسرائيل غير القانوني للقدس الشرقية.

إضافة إلى ذلك، تلقيت معلومات حول المستوطنات التي تم بناؤها داخل الحدود البلدية، وفي المناطق المحيطة بالقدس الشرقية، بشكل ينتهك القانون الدولي، الأمر الذي أدى إلى نقص في كمية الأراضي والموارد المتوفرة للفلسطينيين. طبقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تمت مصادرة ما يزيد عن ثلث المنطقة داخل الحدود الموسعة للقدس الشرقية، من أجل البناء لصالح المستوطنين الإسرائيليين، فعلى سبيل المثال، تحدثت مع سكان تم إخلاؤهم من منزل في حي الشيخ جراح، يحتله الآن مستوطنون.

هناك قضية أخرى تثير مخاوف كبيرة، تتعلق بوضع التجمعات السكانية الفلسطينية في القدس الشرقية، الذين وجدوا أنفسهم بسبب **الحاجز**، على جانب "الضفة الغربية" من **الحاجز**. إن هذه التجمعات السكانية، مثل كفر عقب التي زرتها، معزولة كليا عن البلدية، ولا تحصل على الخدمات الأساسية، وتعيش الآن في ظروف صعبة للغاية.

في الضفة الغربية، أدى بناء **الحاجز** إلى تجزئة إضافية للمنطقة، بعد التنفيذ الجزئي لاتفاقية أوسلو، الذي ترك 60% من الضفة الغربية ضمن تصنيف منطقة "ج"، أي تحت السيطرة الإسرائيلية المستمرة. في تلك المناطق، تؤدي الإجراءات الأمنية والإدارية التي تبنتها الإدارة المدنية الإسرائيلية على الأرض، إلى تدمير وإخلاء عدد كبير من المنازل، والحد بشكل كبير من فرص الفلسطينيين في توسيع المدن، وفي الوصول إلى سبل العيش الأساسية والخدمات –

التي تعتبر عناصر أساسية في الحق في لسكن لائق. فقد تعززت التجزئة المناطقية، وتدهور بشكل كبير مستوى المعيشة الفلسطيني، بسبب عقود من التوسع المتسارع في الوحدات الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية، التي تصادر الأرض والموارد الطبيعية. وتعكس هذه التغييرات المناطقية والديمغرافية في الضفة الغربية، إلى حد ما، التغييرات التي حصلت داخل الأراضي الإسرائيلية بعد عام 1948، حيث تم تقييد الوجود الفلسطيني بشكل مضطرد، بموازاة دعم غير متوازن لصالح توسيع المجتمعات السكانية اليهودية.

تلقيت معلومات بأنه، في عام 2011، هدمت السلطات الإسرائيلية ما مجموعه 622 منشأة فلسطينية، 36% (222 منشأة) هي منازل لعائلات، والبقية منشآت مرتبطة بالمعيشة (بما فيها منشآت لتخزين المياه ومرافق زراعية)، ما أدى إلى نزوح 1,094 مواطن أي ما يقرب من ضعف الرقم عام 2010. وقد تعرضت منطقة غور الأردن الذي قمت بزيارته، إلى أكبر عدد من عمليات الهدم (تم هدم 32% من مجمل المنشآت التي هدمت، و40% من مجمل المنشآت السكنية التي هدمت، ونزوح 37% من مجمل عدد السكان المهجرين) حيث جرى هدم 199 منشأة ونزوح 401 مواطن.

عامل آخر يسهم في نزوح الفلسطينيين من منطقة "ج"، يتمثل في القيود المفروضة على التنقل، والوصول إلى المياه والأرض والخدمات الأساسية. كان ذلك شديد الوطأة بشكل خاص، على المجتمعات الرعوية، كالبدو وعلى القرى المستقرة التي غالبا ما تقع في المناطق النائية. وبسبب الحاجز، والتوسع والعنف الاستيطانيين، وعزل أراض باعتبارها مناطق عسكرية مغلقة، فإن هنالك قيود صارمة على الوصول إلى الأرض لرعي المواشي، وجمع العشب، والوصول إلى المياه، ولأغراض الزراعة، إذ تضطر التجمعات السكانية الآن إلى شراء هذه الأساسيات بأسعار عالية. وقد أدى ذلك، إلى تناقص دراماتيكي في حجم المواشي وزيادة في الديون. إن انعدام المساواة ما بين كميات المياه المتوفرة للمستوطنات الإسرائيلية، وتلك المتوفرة للسكان الفلسطينيين، أمر واضح للعيان: إذ يوجد نمطان مختلفان كليا لتزويد المياه في المستوطنات والقرى المتجاورة.

قمت بزيارة تجمع عرب الجهالين البدوي، في الخان الأحمر، في منطقة تخضع للسيطرة المباشرة للسلطات الإسرائيلية. وقد أبلغت الإدارة المدنية هذا التجمع، ضمن تجمعات أخرى في منطقة "القدس الكبرى"، انه تم إقرار خطة رئيسة ستؤدي إلى طردهم من المنطقة التي يقيمون فيها حاليا، لصالح توسيع مستوطنة معاليه أدوميم. وقد تم إعداد الخطة بدون التشاور مع التجمعات المعنية. إضافة إلى ذلك، شقت السلطات مؤخرا طريقا إلى جانب هذا التجمع السكاني، ما أدى إلى تقييد حرية الخروج وعزل السكان. وصدر أمر هدم ضد المدرسة الوحيدة في المنطقة التي قام السكان ببنائها. وذكرت قيادات هذا التجمع بأنها أبلغت خلال اجتماع عقد مؤخرا مع السلطات العسكرية، انه لن يتم هدم المدرسة في المستقبل القريب، إلا أن هنالك شكوكا عديدة حول ذلك. ويشعر هذا التجمع السكاني بكثير من التوجس حول مستقبلهم.

في منطقة غور الأردن، التي هي أيضا تحت السيطرة الإسرائيلية المباشرة، قمت بزيارة تجمعين سكنيين: الحديدية والعقبة. هنالك أيضا يمكن مشاهدة القيود المشددة المفروضة على حرية رعي المواشي والأراضي الزراعية، والوصول إلى المياه، بسبب إعلان المناطق المحيطة بأنها مناطق للنشاطات العسكرية والاستيطانية في الأراضي الزراعية المجاورة. وقد أغلق المستوطنون الأرض، وتركوا مجالا للعبور من بوابة، يسمح للسكان بالدخول في ساعات معينة، ولفترات قصيرة من الوقت. يعيش سكان هذا التجمع أيضا تحت ظروف قاسية جدا، حيث لا يمكنهم الوصول إلى معظم الخدمات الأساسية.

في المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية، مثل رام الله، ارتبطت المخاوف الرئيسية التي جرى التعبير عنها بفرص التوسع المحدودة للمدن، واثر ذلك على وفرة السكن والبنية التحتية للسكان. وقد تلقيت معلومات تتعلق بخطط وضعت مؤخرا لدعم السكن والبنية التحتية للفلسطينيين، خاصة أن الخطة الإستراتيجية لقطاع الإسكان في إطار خطة التنمية الوطنية 2011-2013، كانت قد وضعت أهدافا لتحقيق ظروف سكن أفضل. ومع ذلك، تقر الخطة بالافتقار إلى سيطرة السلطات الوطنية الفلسطينية على مشاريع البناء، من أجل ضمان ظروف أمن وسلامة ملائمة، وعلى أساس أسعار تخمينية للأرض والمنازل. إضافة إلى ذلك، لم تقدم لي اية معلومات حول مبادرات لتوفير خطط سكنية مدعومة للسكان المنكشفين في الضفة الغربية.

وفي المنطقة الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية أيضا، قمت بزيارة مشروع روابي، وهو مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث يخطط لبناء 5,000 وحدة سكنية لذوي الدخل المتوسط. وقد عبرت عن قلقي إزاء الاستثمارات العامة الكبيرة في البنية التحتية، المطلوبة من السلطة الوطنية الفلسطينية، في مشروع لا يوفر سكنا بأسعار معقولة للعديد من التجمعات السكانية، التي تعيش ظروف سكن غير لائقة.

كما زرت مدينة الخليل في الضفة الغربية، حيث أثارت إعجابي التحسينات التي تحققت بجهدٍ من لجنة إعمار الخليل، في ترميم مركز البلدة القديمة. ما زالت هذه المدينة التي تم تقسيمها إلى قسمين بسبب وجود المستوطنين الإسرائيليين في بعض الأنحاء، تعيش حالة توتر شديد جداً. وقد استمعت إلى روايات من العديد من الأشخاص، حول هجمات المستوطنين على البنية التحتية مثل خزانات المياه، وحول ممارستهم العنف ضد السكان الفلسطينيين. كما يسهم التواجد الواضح للجنود الإسرائيليين في قلب المدينة لحماية المستوطنين، في خلق بيئة من الخوف وعدم الثقة.

من الواضح بشكلٍ عام، أن السياسات والممارسات الإسرائيلية تجاه السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية والضفة الغربية، تنتهك حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني، حيث أن إسرائيل ملزمة بموجب القانون الدولي، بالتوصل إلى حل ملائم للسكن للأشخاص المحميين، السكان الفلسطينيين، الذين يعيشون تحت احتلالها.

وفي غزة، شهدت الظروف الفظيعة التي يواجهها السكان، وكذلك آثار الحصار الضارة على وضع السكن والبنية التحتية، التي أضافت إلى أعباء الازدحام الموجود أصلاً، والقيود بسبب صغر مساحة قطاع غزة، والقيود الإقليمية المضافة.

خلال زيارتي للقطاع، التقيت بلاجئين، وبأشخاص هدمت العمليات الإسرائيلية العسكرية بيوتهم، وبأشخاص يعيشون ظروفاً معيشية غير ملائمة، بانتظار سكن جديد. وأنا قلقة جداً من المعلومات التي تلقيتها، وتشير إلى أن من بين المشاريع الهادفة إلى تحسين السكن والخدمات الأساسية في غزة، التي جرى تقديمها من الأسرة الدولية، فإن نسبة ضئيلة فقط وافقت عليها السلطات. وقد قمت بطرح هذه المخاوف على السلطات الإسرائيلية، التي أعلمتني بجهودها للتعامل مع هذا الوضع وبالإجراءات القادمة. وهنا أود أن أحث إسرائيل على إنهاء حصارها من أجل ضمان توفير الحد الأدنى من احتياجات السكان في غزة.

في الوقت نفسه، أثار إعجابي مدى الانخراط النشط لسكان غزة في تولي إعادة الإعمار، وتحسين ظروفهم المعيشية، وتجنيد جميع الموارد المتاحة لهم. في هذا السياق، هنالك تأثير إيجابي جداً لإستراتيجيات إعادة الإعمار الذاتية، بما يتيح توفير الأموال مباشرةً للعائلات لإعادة بناء بيوتها المهدمة، وهي إستراتيجيات يتبناها "موئل" الأمم المتحدة، والبنك الإسلامي للتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. غير أنني قلقة مع ذلك، لأن هذه المشاريع الذاتية متاحة فقط لأصحاب الأراضي المسجلة ، وبالتالي فإن الأشد حاجة، هؤلاء الذين يقيمون على الأراضي الحكومية، تركوا دون أي خيار عدا الانتظار لسنوات عدة إلى حين استكمال مشاريع المانحين الدوليين.

استنتاجات أولية:

تحكم إسرائيل الأراضي الواقعة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط منذ أكثر من 40 عاماً. وقد احتفظت إسرائيل بسيطرة رسمية مؤقتة على معظم الضفة الغربية المحتلة (مناطق ج). ويستوطن الآن أكثر من نصف مليون يهودي-إسرائيلي المناطق المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وقد استطعت أثناء زيارتي أن أكون شاهدة على نموذج تطوير للأرض يستثني، ويشرد، ويميز ضد الأقليات في إسرائيل، وهو نموذج يجري نسخه في المناطق المحتلة، ويؤثر على المجتمعات المحلية الفلسطينية. إن البدو في النقب - في إسرائيل- وكذلك المستوطنات اليهودية الجديدة في مناطق "ج" بالضفة الغربية، وداخل الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية، – هي الساحات الجديدة لنزع الحيازات من السكان الأصليين، ولتنفيذ إستراتيجيةٍ للتهويد والسيطرة على المنطقة.

تلقيت شكاوى مكررة من أوساط قانونية وجغرافية مختلفة، من الجليل والنقب إلى الضفة الغربية، حول الافتقار إلى السكن، والتهديدات بالهدم والإخلاء، والازدحام، وانعدام التطوير المجتمعي، وعدد أعمال الهدم غير المتناسبة، التي تؤثر على المجتمعات الفلسطينية، والتطوير المتسارع للمستوطنات اليهودية. حيث أن **الحاجز** يوضح ما طبقه نظام التنظيم الإقليمي بصمت على مدى عقود، كما يمثل الحصار أشد تعبير للفصل باعتباره قيدا على الحياة والتوسع.

وفي جميع مقابلاتي مع فلسطينيين من مواطني إسرائيل، وكذلك زياراتي للتجمعات الفلسطينية، أثارني الشعور الجماعي بالإحباط، والشعور القوي بعدم الأمان فيما يتعلق بحقوقهم في السكن والملكية. كما لاحظت كذلك غيابا كاملا للثقة بقيام الجيش الإسرائيلي، والسلطات السياسية أو القضائية الإسرائيلية باتخاذ إجراءات فاعلة لحماية حقوقهم، المنصوص عليها في الصكوك الدولية التي تعتبر إسرائيل طرفا لها.

من المهم ملاحظة أن إستراتيجية إسرائيل المكانية، قد تشكلت إلى حد بعيد بناء على اهتمامات أمنية، في ضوء طبيعة العلاقات الإسرائيلية-الفلسطينية المتحاربة والمتصارعة، حيث توجد موجات من العنف والإرهاب. إلا أنه من المؤكد، أن العناصر غير الديمقراطية في التنظيم المكاني الإسرائيلي وإستراتيجيات التنمية الحضرية تسهم في تعميق النزاع بدلاً من تعزيز السلام.

إلى جانب ذلك، فإن الخصخصة، وتحرير وتسويق الأصول الحكومية قوضت الهدف المعلن للمؤسسة اليهودية لدولة إسرائيل، وهو توفير بيت آمن ولائق لجميع " اليوشوف" بغض النظر عن الجنسية أو مستوى الدخل.

وبالتالي، يبدو أن نظام التنظيم والتطوير والأراضي الإسرائيلي، ينتهك الآن الحق في السكن اللائق ليس للفلسطينيين تحت السيطرة الإسرائيلية فحسب، بل كذلك للأشخاص من ذوي الدخل المتدني على اختلاف هوياتهم، أولئك الذين يجدون صعوبة متزايدة في الحصول على سكن في ظل السياسات الحالية. يجب تغيير وجهَي هذا النظام التميزي للسماح للجميع تحت الحكم الإسرائيلي بتحقيق أبسط الحقوق الإنسانية في الحصول على سكن لائق، ضمن إطار من الكرامة والمساواة.

لا بد لي أن أؤكد أن هذه هي استنتاجاتي الأولية فقط، حيث سأواصل جمع المعلومات حول الأوضاع المختلفة التي لاحظتها خلال زيارتي. مرة أخرى، أشكر كل الذين قابلوني وقدموا معلومات ثمينة، وأكرر نيتي الصادقة لمواصلة هذا الحوار، الذي سيكون حاسماً لإعداد تقريري الذي سيقدم العام القادم إلى مجلس حقوق الإنسان.

انتهى